وعزم فان لم ينفع نسبه الى الغير لجهله ما حمله ولا باس بالجهالة
هذا جواب عن دليل الشافعي حيث قال المجهول بصفات الراوي
لان المرسل اذا كان ثقة لا يتهم بالغفلة عن حال من سكت عنه
الا ترى انه لو قال الخبري ثقة يقبل المجهول ولا يلزم ما لم يسم
من الثقة ومرسل من دونهم لا يقبل عند بعض اصحابنا لما ذكرنا
ويرد عند البعض لان الزمان زمان الفسق والكذب الا ان يروي
الثقات مرسلة كما رووا مسنده مثل ارسال محمد بن الحسن واشباهه
واما الانقطاع الباطن فاما بمعارضة او بنقصان في الناقل
اما الاول فاما بمعارضة الكتاب كحديث فاطمة بنت قيس
قوله تعالى • بالنصب اي لمعارضة حديث فاطمة قوله فنصب
قوله للونه مفعولا للمعارضة • اسكنوهن اتمانى السكنى ظاهر
واما في النفقة فلان قوله من وجدكم مجد عندنا على قراءة ابن
مسعود وبحي وانفقوا عليهن من وجدكم وكحديث القضا بشاهد
ويمين المدعي قوله تعالى ايضا لهذا المعنى وهكذا الاشارة الخ
ثاني واستشهدوا شهيدين الاية وعند عدم الرجلين اوجب
رجلا وامرأتين وحيث نقل الى ما ليس بمعهود في مجلس الحكم دل
على عدم قبول الشاهد الواحد مع اليمين • فان صفوان لما لم يجد
في مجلس الحكم ولو كانت اليمين كافية مع الشاهد الواحد مقام
المرأتين لما اوجب حضورهما على ان النساء ممنوعات من الخروج

وحضور

وحضور مجالس الرجال وذكر في المبسوط ان القضا بشاهد
ويمين بدعة اول من قضى به معاوية • وكحديث المصراة قوله
تعالى فاعتدوا وانما يرد لتقدم الكتاب حتى يكون عام الكتاب ظاهره
اولى من خاص خبر الواحد ونصه ولا ينسخ ذلك بهذا ولا يزاد به عليه
واما معارضة الخبر المشهور كحديث الشاهد واليمين فقوله صلى
الله عليه وسلم البينة على المدعي واليمين على من انكر وكحديثه بيع
الرطب بالتمر فانه ان كان الرطب هو التمر يعارض قوله عليه السلام
والتمر بالتمر مثلا بمثل وقوله جيدها ورديها سواء فان لم يكن يعارض
قوله اذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شئتم تحقيقه ان الرطب
من ان يكون تمرا او لم يكن فان كان تمرا فان لم يجز بيعه بالتمر يكون
معارضا لقوله عليه السلام التمر بالتمر مثلا بمثل يدا بيد والفضل
ربوا ولا يقال انه التمر تركي الرطب والتمر يختلفان في الصفة لانا
نقول لا اعتبار لاختلاف الصفة لقوله عليه السلام جيدها ورديها سواء فلم يقع هذه الشبهة صح ورد قوله جيدها ورديها سواء واما
يكون شاذا في البلوي العام كحديث الجهر بالتسمية فانه لو كان مخفاوه
في مثل هذه الحادثة العامة مما يحيله العقل فان قبل جعل هذا النوع
من اقسام المعارضة ولا معارضة طيه قلت امثال هذا الحديث يدل
على عدم وجوب التبليغ عن النبي صلى الله عليه وسلم او على ترك
العجابة التبليغ الواجب عليهم فيكون معارضة لدليل دل على